الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية
Al-Meezan of Islamic and Legal Studies
ISSN 2311-097X E-ISSN 2790-251X
مجلة علمية عالمية محكمة
المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ذو القعدة1447هـ/ نيسان 2026م
Volume 13, No. 1April 2026
تاريخ استلام البحث: 2024/8/24م تاريخ قبول البحث: 2025/12/1م تاريخ نشر البحث: 2026/4/30م

النقد الكلامي المعاصر لنظرية التطور حسين الجسر نموذجا

د. علي محمود العمري*

الملخص

إن التجدد سمة لازمة لعلم الكلام، إذ لا ينفك عن مواجهة الشبهات المتجددة التي يثيرها المفكرون في كل عصر. ولذا لا يقبل أن يكتفي المتأخرون بما سطره الأولون في مصنفاتهم ردا على الشبهات؛ فإن الشبهات عموما وإن كانت ترجع إلى أصول كلية رئيسية، إلا أن تقريرها، وتقرير الرد عليها سيتبدل بحسب طبيعة السياقات المعرفية لكل زمان. ومن أبرز الشبهات المعاصرة: الادعاء بعدم الحاجة إلى التدخل الإلهي في الخلق استناداً إلى نظرية التطور. غير أن هذه الشبهة تنطوي على خلط معرفي عميق، ولذا تصدى بعض المتكلمين لبيانها والرد عليها من خلال الصنعة الكلامية، دون التدخل في علم الأحياء التطورية شديد التخصص. ويُعَدّ العلامة حسين الجسر من أبرز هؤلاء، إذ تناول في كتابه "الرسالة الحميدية" عدداً من الشبهات الفكرية، موضحاً منهجية الرد عليها. ويهدف هذا البحث إلى تحليل نقد الجسر لشبهة الاكتفاء بالتطور عن الخلق الإلهي، واستنباط السمات العامة في منهجه الكلامي التي يمكن الإفادة منها في مواجهة ما يستجد من شبهات اليوم. واتبع البحث المنهج التحليلي لنصوص الجسر مباشرة استخراج منهجه النقدي. وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: تأكيد الجسر على قيود البحث العلمي فيما يتعلق في مجال الإلهيات، وعدم الخلط بين المناهج المستعملة في العلوم المختلفة، كما ينتقد المبادئ الأساسية لنظرية التطور التخمينية، وأن الأولوية الوحي على التخمين. ويؤكد على أنه لا يمكن تقديم التفسيرات المؤقتة على الحقائق القاطعة. وتوصي الدراسة: بتشجيع الباحثين في الدراسات الإسلامية على إنجاز دراسات بحثية نقدية للقضايا الإشكالية المعاصرة، وضرورة الاستفادة مما أنجزه بعض العلماء المتأخرين.

الكلمات المفتاحية: علم الكلام؛ حسين الجسر؛ الرسالة الحميدية؛ نظرية التطور؛ الخلق

* أستاذ مساعد، جامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية، إسطنبول. aomari@fsm.edu.tr

1.المقدمة:

لطالما كان علم الكلام هو العمود الفقري لنظرية المعرفة الإسلامية، حيث ساهم في صياغة أسس العقيدة الإسلامية من خلال التحليل العقلي والمناظرات الفكرية. في مواجهة التحولات الفكرية والاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم الإسلامي عبر العصور، أثبت علم الكلام قدرته على التجدد والتكيف لمواجهة التحديات المستجدة.

وعندما أراد العضد الإيجي تعريف علم الكلام جعل الرد على الشبهات داخلاً فيه، حيث عرفه بأنه "علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه" [1].

فقد لاحظ العضد أن دفع الشبه لا ينفك عن إثبات العقائد، لا سيما أن هناك اتفاقاً على أن الغاية من علم الكلام هي تثبيت العقائد الدينية في نفوس المؤمنين[2]، وبالتالي فإن هذا العلم من دون رد الشبه يكون علماً لا غاية له. ومن هذه الحيثية كان البحث والاستقصاء عن الشبه داخلاً في صميم عمل المتكلم، بل لا اعتبار للمتكلم أصلاً إلا إن قام بهذه المهمة؛ لا سيما وأن مسائل العقائد في نفسها متناهية منحصرة في الإلهيات والنبوات والسمعيات، ولكن الشبه التي تطرأ على هذه المسائل لا حصر لها ولا حد، فكان لابد من وجود متكلمين في كل عصر يتولون مهمة دفع الشبه.

ومع ذلك، فإن التحديات التي يواجهها هذا العلم في العصر الحديث تبدو أكثر تعقيدًا نتيجة للتقدم العلمي السريع وانتشار النظريات التي تتعارض أحيانًا مع المعتقدات الدينية.

ومن بين هذه النظريات، تبرز نظرية التطور التي طرحها تشارلز داروين، التي أثارت جدلاً واسعًا بين العلماء والفلاسفة ورجال الدين على حد سواء. تعتبر هذه النظرية من أهم التحديات التي تواجه البناء العقدي الإسلامي، حيث تطرح سؤالاً جوهريًا حول دور التدخل الإلهي في عملية الخلق. وعلى الرغم من أن بعض المفكرين المسلمين قد حاولوا التوفيق بين نظرية التطور والعقيدة الإسلامية، إلا أن آخرين رأوا فيها تحديًا مباشرًا يتطلب ردًا علميًا ومنهجيًا.

في هذا السياق، تتجلى أهمية نقد نظرية التطور من منظور إسلامي، حيث يتطلب الأمر منهجية علمية دقيقة تستند إلى أصول علم الكلام وتراعي في الوقت ذاته المستجدات العلمية. يسعى هذا البحث إلى تحليل منهجية الشيخ حسين الجسر في الرد على هذه النظرية، باعتباره أحد أبرز المتكلمين في العصر الحديث الذين واجهوا هذا التحدي، ومن ثم يهدف البحث إلى استنباط سمات عامة يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الشبهات الجديدة التي تثار حول العقائد الإسلامية.

2.مشكلة الدراسة:

تتجلى مشكلة الدراسة في كيفية تعامل أحد المتكلمين المعاصرين، وهو حسين الجسر، مع هذه النظرية من خلال منهجية علمية تعتمد على النصوص الشرعية وأصول الفهم الكلامي دون التناقض مع الحقائق العلمية، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

كيف يمكن التعامل مع نظرية التطور من الناحية الكلامية؟

كيف وضحت النصوص الإسلامية (القرآن والسنة) مسألة الخلق للكائنات الحية عموماً، وللإنسان تحديداً؟

ما النقد الذي قدمه الشيخ حسين الجسر لمناقشة نظرية التطور كلامياً من غير التصادم مع الحقائق العلمية بحيث يفيد كمنهج للتعامل مع الشبهات المعاصرة؟

3.أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان النقد المعرفي الكلامي لواحدة من أبرز الشبهات المعاصرة الواردة على التصور الديني عموماً لنظرية الخلق، ألا وهي نظرية التطور.

توضح كيف بينت النصوص الإسلامية (القرآن والسنة) مسألة الخلق.

يعرض الباحث بعض الخصائص العامة التي يمكن الاستفادة منها في الرد على الإشكالات الجديدة.

4.حدود الدراسة:

هذه الدراسة تلتزم بحدود موضوعية، تتمثل في موضوع نقد نظرية التطور عند أحد المتكلمين المحدثين، ألا وهو حسين الجسر.

5.الدراسات السابقة:

لا شك أن هناك كتباً وأبحاثاً عديدة أنجزت في بيان نظرية التطور ونقدها، لكن لم أقف على دراسة تحلل نقد النظرية من منظور علم الكلام عموماً، أو من خلال أحد المتكلمين المعاصرين.

في المقابل هناك دراسات مهمة في بيان كيفية التعامل الفلسفي مع هذه النظرية، منها:

أولاً: كتاب "نظرية التطور بين العلم والدين" للدكتور محمود نفيسة، طبع دار sonçag في أنقرة عام 2023. يتناول العلاقة الجدلية بين النظرية الداروينية وموقف الفكر الإسلامي منها. يبدأ بدراسة مفهوم الخلق ونشأة الكائنات في القرآن والسنة، ثم يستعرض أسس نظرية التطور ومقولاتها الرئيسة مثل الانتقاء الطبيعي وأصل الإنسان. يناقش المؤلف المواقف الإسلامية المتنوعة من النظرية بين الرفض المطلق والتوفيق الجزئي، محللًا تأويلات العلماء والمفكرين المسلمين المعاصرين للنصوص الدينية ذات الصلة. يخلص الكتاب إلى أن التوفيق بين العلم

والدين ممكن إذا فُهمت النصوص في ضوء مقاصدها، مع التمييز بين الحقائق العلمية والفرضيات الفلسفية.

ثانياً: كتاب " Evolution, Religion, and Cognitive Science: Critical and Constructive Essays" (تحرير: Fraser Watts وآخرين) طبع في دار نشر أوكسفورد، 2014. يقدم معالجة نقدية للعلاقة بين نظرية التطور والبنية المعرفية والدينية للإنسان. تجمع فصوله بين التحليل الفلسفي والنفسي لتقييم مدى صلاحية التفسير التطوري للإيمان والسلوك الديني. يناقش الباحثون الأسس الميتافيزيقية التي يقوم عليها التفكير التطوري، وحدود تطبيقه في فهم الظواهر العقلية والروحية. ويخلص الكتاب إلى أن ضرورة عدم الخلط بين التفسير العلمي والمعنى الميتافيزيقي للوجود.

6.منهجية البحث:

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لنصوص الشيخ حسين الجسر لبيان ما ذهب إليه في نقده لنظرية التطور، وتحديداً في كتابيه: "الرسالة الحميدية" و"الحصون الحميدية".

7.خطة البحث:

قسم البحث إلى ثلاثة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات الدراسة:

المطلب الأول: نظرية التطور:

المطلب الثاني: علم الكلام:

المطلب الثالث: التعريف بالشيخ حسين الجسر:

المبحث الثاني: المقدمات المعرفية التي يتوقف الشروع في نقد النظرية عليها:

المطلب الأول: العلاقة بين النقل والحقائق العلمية:

المطلب الثاني: مقاصد الدين:

المطلب الثالث: القطعي لا يعارض بالظني:

المطلب الرابع: ضابط حجية الإجماع:

المبحث الثالث: النقد لنظرية التطور:

المطلب الأول: بيان الجسر لنظرية التطور:

المطلب الثاني: نصوص الشريعة بين والخلق والتطور:

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات الدراسة:

المطلب الأول: نظرية التطور:

نظرية التطور باختصار نظرية علمية تشرح كيف تغيرت الكائنات الحية على مر الزمن. وتنص النظرية على أن جميع الكائنات الحية على الأرض تشترك في سلف مشترك واحد، وأن التنوع البيولوجي الموجود اليوم هو نتيجة لعمليات التطور التي حدثت على مدى ملايين السنين[3]. وسيأتي في الفصل الثالث مزيد تفصيل عن "النواميس" الناظمة لعملية التطور من كلام الشيخ حسين الجسر.

المطلب الثاني: علم الكلام:

هو العلم المعني بالبحث في المجال العقدي في الإسلام من خلال الاستدلالات العقلية، أو كما عرفه عضد الدين الإيجي بأنه: "علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه"[4].

المطلب الثالث: التعريف بالشيخ حسين الجسر:

هو حسين أفندي الجسر الطرابلسي الأزهري (1845-1909م)، أحد أبرز علماء الشام وفضلائها وعاصر مرحلة حرجة من التحولات الفكرية والسياسية آنذاك وبداية الغزو التغريبي للأمة الإسلامية. ولد في طرابلس عام 1845م وتوفي والده وعمره تسعة أشهر وتوفيت والدته وعمره عشر سنوات، فكفله عمه مصطفى الجسر الذي واظب على تعليمه وأتاح له الدراسة وتلقي العلم على أيدي نخبة من المشايخ أمثال أحمد عبد الجليل وعبد القادر الرافعي وعبد الرزاق الرافعي، ثم سافر إلى القاهرة ليتلقى العلم في الأزهر حيث درس على أيدي عدد من أهل العلم أبرزهم الشيخ حسين المرصفي. لكنه اضطر إلى العودة إلى طرابلس بعد أربع سنوات بسبب وفاة عمه واضطراره للقيام برعاية العائلة وتحمل أعبائها، إضافة إلى رئاسة الطريقة الصوفية الخلواتية التي كان عليها أبوه وعمه. وكان بعد عودته يواظب على إعطاء الدروس في المدرسة الرجبية في الجامع المنصوري الكبير بطرابلس، ثم قرر في عام 1880م إنشاء المدرسة الوطنية التي حظيت بتأييد بعض المصلحين مدحت باشا وحمدي باشا، وكانت تدرس العلوم الدينية (التفسير والحديث والفقه والعبادات والتوحيد) وعلوم الآلة (النحو والصرف واللغة والبيان والمعاني والإنشاء والأدب والعروض) والعلوم الفنية (المنطق والحساب والجغرافية والهندسة) والقانون العثماني واللغات (التركية والفرنسية: قراءة وكتابة). غير أن المدرسة الوطنية لم تستطع الاستمرار لأسباب مختلفة، فأغلقت؛ وتوجه بعدها الشيخ حسين الجسر إلى بيروت

حيث عمل في إدارة المدرسة السلطانية مما أتاح له الاطلاع على العلوم العصرية الحديثة في مكتبة الكلية الإنجليزية السورية، إضافة إلى تواصله بالشيخ محمد عبده الذي كان يلقي بعض المحاضرات على طلبة المدرسة السلطانية، لكن الشيخ الجسر لم يلبث أن عاد إلى طرابلس حيث اهتم بالتأليف والتصنيف حتى صدرت له (الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة الإسلامية وحقيقة الشريعة المحمدية) عام 1888م التي اشتهرت وانتشرت نسخها في أرجاء الشام إلى أن بلغت السلطان عبد الحميد، فاستدعاه للإقامة في اسطنبول فلبى الدعوة وأقام بها تسعة أشهر كتب فيها رسالة (الحصون الحميدية للمحافظة على العقائد الإسلامية) وهي متممة للرسالة الحميدية. ثم عاد الشيخ حسين الجسر بعد ذلك إلى طرابلس حيث قضى بقية حياته في المطالعة والتأليف والعبادة، حتى وافته المنية عام 1909م رحمه الله[5].

المبحث الثاني: المقدمات المعرفية التي يتوقف الشروع في نقد النظرية عليها:

ذهب الشيخ حسين الجسر في نقده لنظرية التطور إلى أهمية وضع المقدمات التي سيتوقف النقد عليها، وتحديداً المقدمات الضابطة للعلاقة بين النصوص الدينية ونتائج الأبحاث العلمية.

المطلب الأول: العلاقة بين النقل والحقائق العلمية:

كانت ومازالت مسألة العلاقة بين النقل والعقل من المسائل الرئيسية التي لا ينفك عنها البحث العقدي، بل إن فِرَقاً كاملة صُنِّفت بحسب رأيها في هذه المسألة، فيقال عن مدرسة: إنها التي تقدم النقل على العقل، وأخرى تقدم العقل على النقل. إلا إن البحث المعمَّق في طبيعة الدين يُظهر بشكل جلي أن العلاقة تتجاوز تلك الثنائية البسيطة إلى واقع أكثر تعقيداً، يرجع في الأساس إلى طبيعة كل من النقل والعقل؛ ذلك أن النقل ينظر إليه باعتبارين اثنين، الأول: درجة الموثوقية في نسبته إلى الشارع، والثاني: درجة موثوقية الفهم للنص من قبل المكلفين. ومثل ذلك يتوجه أيضاً إلى ما يسميه الناس حقائق عقلية أو علمية، فينظر إليها أولاً: باعتبار درجة قطعيتها، ثانياً: باعتبار مدى كليتها وشمولها. ولذلك يظهر أن حصر العلاقة بين العقل والنقل بتلك الثنائية، من يقدم ومن يؤخر، لا يتماشى مع نفس النقل والعقل والحقائق العلمية، فالموثوقية في الورود على درجات، ومدى قطعية الفهم أيضاً كذلك، وكذا يقال في العقل.

من أجل ما سبق ولشدة الحاجة إليه في فهم الدين اجتهد متكلمو الأشاعرة في بيان العلاقات المتكثرة والمتركبة بين العقل والنقل، ومتى يحصل تعارض يحوج معه إلى ترجيح، وهل التعارض حاصل في نفس الأمر أم في أذهان الناظرين إلى غير ذلك من الأسئلة المنهجية. ولذلك وضعوا القواعد الكلية التي ينبغي مراعاتها في هذا الباب[6]. ولذلك رأى العلامة حسين الجسر أنه قبل

الشروع في الرد على شبه من أسماهم بالماديين لا بد أن يمهد بمقدمة ضابطة لكل من العقل والنقل:

قسم العلامة الجسر النصوص الواردة في الشريعة المحمدية إلى قسمين[7]:

1. النصوص التي يُعتمد عليها في الشريعة عموماً أصولاً وفروعاً، أو كما أطلق عليها: "الأحكام والأعمال".

2. النصوص التي يعتمد عليها في الأعمال الشرعية، ولا يعتمد عليها استقلالاً في العقائد.

ولأن البحث العقدي يعتمد بشكل أساسي على القسم الأول كان هو محل التفصيل والتأصيل فيما يتعلق بالعلاقة بين النصوص الدينية والحقائق العلمية. فقسمه الجسر إلى: **متواتر ومشهور**، وأرجع جهة القسمة إلى الثبوت القطعي للورود، فما ثبت وروده قطعياً في الشريعة لما توفر فيه من الأسباب الموجبة للعلم اليقيني بوروده فيها هو "المتواتر"، أما ما كان ثبوت وروده قريباً من القطعي لما توافر فيه من الأسباب الموجبة لطمأنينة القلب بوروده، وكانت فوق الظن ودون اليقين فهو المشهور.

ثم إن كلاً من المتواتر والمشهور:

-إما أن يدل على معنى محدد لا يحتمل الدلالة على سواه، فلا يقبل التأويل بحال، وقد سمّى الجسر هذا القسم **"بمتعين المعنى"**، وهذا القسم كما ذكر لا يوجد في جميع الشريعة المحمدية ما يناقض معناه الدليل العقلي القاطع.

-أو يدلان على معنى ظاهر متبادر، ينصرف إليه الذهن ابتداء، مع احتمال الدلالة على معنى آخر، وإن كان احتمالاً بعيداً، هذا ما يسمى **"بظاهر المعنى"**، وقد يوجد في الشريعة منه ما يظهر مناقضة للدليل العقلي أو الحقيقة العلمية القاطعة.

وبناء على هذه القسمة كانت المحصلة أربعة احتمالات للنصوص الواردة في الشريعة المحمدية، ويمكن الاستدلال بها على أصول الدين:

1.متواتر متعين المعنى

2.مشهور متعين المعنى

3.متواتر ظاهر المعنى[8]

4.مشهور ظاهر المعنى

والنص إن كان "متعين المعنى" سواء أكان متواتراً أم مشهوراً لا يجوز تأويله، ولا يوجد في العقل ما يناقضه، فيجب التصديق بمعناه المتبادر وعدم صرفه إلى معنى آخر، والفرق في "المتعين" بين

المتواتر والمشهور هو في الحكم الشرعي لمن خالف الشريعة وأوّله، فتأويله إن كان متواتراً يوجب الكفر، وإن كان مشهوراً يعد ضلالاً وفسقاً[9].

أما "النص الظاهر" فيجب التصديق به أيضاً، وتكذيب معناه الظاهر دون تأويله إن كان متواتراً موجب للكفر، ولا يجوز تأويله إلا إذا قام الدليل العقلي القاطع على ما يناقض معناه المتبادر، فحينئذ يؤول ويصرف إلى معنى غير معناه المتبادر، بحيث يصح التوفيق بينه وبين ما دل عليه الدليل العقلي. وإن كان مشهوراً فحكمه حكم المتواتر الظاهر المعنى، إلا أن تكذيب معناه لا يوجب الكفر، بل الضلال والفسق[10].

المطلب الثاني: مقاصد الدين:

مما يعتبر من المسلمات في العلوم جميعها أن الشروع في أي علم على جهة البصيرة يتوقف على بعض المقدمات، التي اصطلح على تسميتها "مبادئ العلوم". ومن هذه المبادئ: **الغاية والثمرة** المتوقع تحصيلها من هذا العلم. وفي العلوم الدينية على تنوعها مقصد أصلي جاءت الشريعة ابتداء لتحقيقه وهو كما عبر عنه الجسر بقوله: **"بيان ما يرشد الخلق إلى معرفة الله تعالى"[11].**

وهذا المقصد يربط جميع ما بينته الشريعة بالبعد الغيبي، ويخرج من مقاصد الدين الخوض في مباحث العلوم الكونية على جهة التفصيل، فيَكِل هذه المعارف إلى عقول البشر بقدر طاقتهم؛ حيث إن بعض العلوم الكونية التفصيلية مما ينتفع به الناس في دنياهم انتفاعاً قريباً أو بعيداً، وبعضها يكون حظهم منها مجرد الاطلاع. وإذا ورد في النصوص الدينية ذكر شيء من العلوم الكونية إنما تذكره على سبيل الإجمال بقدر ما يكون له دخل في مقصود الشريعة وهو: بيان ما يرشد إلى الله، فتذكر مثلاً "خلق السماوات والأرض، وإبرازها من العدم، واختلاف أنواع المخلوقات في التنوعات، وكيفية تدبير الأكوان، وإعطاء كل منها نظامه على سبيل الإجمال؛ لأجل أن يكون ذلك دليلاً عقلياً للناس على وجود إله للعالم، وعلى اتصافه بالعلم والقدرة والحكمة إلى غير ذلك"[12]. فما زاد عن المقدار اللازم لإقامة الدليل العقلي على ما سبق لا تلتفت إليه الشريعة أولاً بالذات، ولا تعتني بتفاصيله.

وقد خلص الجسر من المقدمتين التمهيديتين السابقتين إلى نتيجة لا يمكن بدء البحث في هذا الموضوع دون التسليم بها وهي: " إن الذي ورد في الشريعة المحمدية من النصوص المتواترة أو المشهورة، التي يُعتمد عليها في الاعتقاد، في خصوص خلق الأكوان وتنوع الأنواع إنما هي نصوص لم يبين فيها تفاصيل الخلق وكيفياته؛ لما قلنا إن ذلك ليس من مقاصد الشرائع"[13].

المطلب الثالث: القطعي لا يعارض بالظني:

كما سيأتي لاحقاً بدأ الجسر حديثه عن نظرية التطور بالتأكيد على أن معتمد التطوريين في استدلالاتهم لا يتجاوز الظنون، وبناء على منهجية أهل السنة في التعامل مع النصوص لا توجب الظنون صرف قواطع النصوص أو ظواهرها من معناها المتبادَر، وتأويلها إلى معان مجازية، "وأما معارضة الدليل العقلي الظني فلا تكون داعيًا لترك الظاهر من معنى النص؛ لأن رفض الدليل الظني لا يوجب رفض العقل كما هو واضح؛ لاحتمال أن هذا الظن باطل في نفس الأمر، فلو تركنا الظاهر من النص لأجل الدليل الظني لكنا في معرض أن يكون اعتقادنا خطأ لاعتمادنا على الظن... على أن إتباع الدليل الظني وترك ظواهر النصوص يوجب اختباطًا واختلاطًا في الاعتقاد لا يُحد، فإن الظنون كثيرة، والاعتقاد في الشرائع إنما يعتمد فيه اليقين، فكان الصواب أن يتمسك بظواهر النصوص يقينية الورود، ولا يتحول عنها لمجرد الظنون"[14].

المطلب الرابع: ضابط حجية الإجماع:

يضيف الجسر قاعدة في غاية الأهمية، يغفل عنها الباحثون، حتى المشتغلون في الفكر الإسلامي، وهي ضابطة للتعامل مع أغلب النظريات العلمية والفلسفية والاجتماعية وغيرها، وهي إن إجماع علماء في علم ما ليس بحجة علينا في القضايا الدينية؛ إذ العصمة عن الخطأ في الإجماع إنما ثبتت أولاً بالنص، وثانياً في المسائل الدينية في أمة الإسلام، أما إجماع غيرهم فلا يلزمنا من حيث هو إجماع، وإنما العبرة في نفس الدليل الذي نظروا فيه، فإن أهل العلوم التطبيقية قد يعملون بمقتضى الدليل الظني ولو كان في أدنى مراتب الظن، بل في بعض الأحيان لا تزيد النظرية التي هي محل إجماعهم على كونها مجرد فرضية تفسيرية يضعها الباحثون لبعض الظواهر، ثم يجمعون عليها لكونها لا ينهض شيء من الأدلة التي بين أيديهم لإبطالها، ولذلك يؤسس الجسر لهذه القاعدة الهامة بقوله:

"إنا معشر المسلمين لسنا مأمورين في شريعتنا بتقليد إجماع إلا إجماع هذه الأمة المحمدية، أي إجماع علمائها الذين هم أهل الاجتهاد وفهم نصوص الشريعة؛ حيث شهد لهم الرسول عليه السلام بأنهم لا يجتمعون على ضلالة... إجماع هؤلاء الفلاسفة على بعض المسائل قد يكون مبنيًا على دليل ظني فلا يفيد عصمة إجماعهم من الخطأ لاسيما في المسائل التي تكون بعيدة الموضوعات عنهم كما في المسائل الفلكية والجوية؛ فإن معظم أدلتهم فيها الحدس والتخمين وقياس الغائب على الشاهد كما يعلم من الاطلاع على كتبهم التي تقرر فيها تلك المسائل"[15].

المبحث الثالث: النقد لنظرية التطور:

المطلب الأول: بيان الجسر لنظرية التطور:

كان من الطبيعي أن يقدم الجسر بياناً موجزاً لنظرية التطور قبل الشروع في نقدها، وقد كان توضيحه للنظرية، على الرغم من اختصاره، دقيقاً ومطابقاً إلى حد كبير ما هو مستقر عند علماء الأحياء التطورية.

"إن معتمد أدلتكم على النشوء، وتوجيهكم له[16] لم يتجاوز الظن والتخمين"[17].

بدأ الجسر بالتأكيد على هذه المسألة قبل الشروع في بيان نظرية النشوء والتطور كما يفهمها، ونقدها على ضوء ما قرَّره من القواعد السابقة في العلاقة بين الشريعة والحقائق العلمية. وقد بين الجسر أن المعتمد الرئيسي للقائلين بالنشوء هو بالنظر إلى دليلين، توصلوا منهما إلى صياغة نظرية تقوم على أربعة أركان، أو نواميس كما أسماها.

أما الدليل الأول الذي استند عليه أصحاب القول بنشوء الأنواع من أصل واحد، هو اكتشاف آثار أعضاء غير مكتملة وُجدت في بعض الحيوانات، ففسروا ذلك بأحد تفسيرين[18]:

الأول: إنها آثار أعضاء في نوع قديم كانت لازمة له في زمان وجوده، ثم طرأ على هذا النوع تغييرات تقتضي استغناؤه عنها، فأخذت تتلاشى بالتدريج حتى لم يبقَ الآن إلا أثرها.

الثاني: إن هذا النوع القديم كان خالياً عن تلك الأعضاء، فطرأت عليه تغييرات تؤهله أن يتطور إلى نوع آخر يحتاج تلك الأعضاء، فابتدأت تظهر فيه بالتدريج. أي إن هذه الآثار هي لأعضاء كانت قديمة وأخذت تتلاشى، أو مبادئ أعضاء سوف تكتمل. والذي دعاهم إلى استنتاج كلٍ من التفسيرين على التطور: إن الخلق المستقل يقتضي أن تكون لجميع الأعضاء فائدة محدَّدة، وهذه الآثار المكتشفة لا فائدة منها بالهيئة المكتشفة[19].

وقد أشار الجسر إلى الإشكال الرئيسي في هذه الاستنتاجات، **وهي أنها بُنِيَتْ على مشاهدات في بعض الحيوانات، لا في كلها ولا حتى في أغلبها**، وهذه النقطة التي سيُبنى عليها النقد لاحقاً[20].

الدليل الثاني: إن الاكتشافات الجيولوجية قد وَجدت أنَّ الأسبق في طبقات الأرض هو أدنى النباتات وأدنى الحيوانات، ثم بعده الأرق فالأرق، حتى كان الأرق منها هو الموجود في الطبقات العليا من الأرض، والأدنى قد تلاشى بعدما وُجد الأرق منه، فلو كان مذهب الخلق المباشر صحيحاً لوجد الأرق في جميع الطبقات وجميع الأزمنة، ولكن ذلك لم يكن، فلولا أن الأنواع مترقية عن بعضها البعض لما كان الحال كما اكتشفنا وهو أن الأدنى يوجد أولاً، والأرق آخراً[21].

وبناء على الدليلين السابقين استنتج "التطوريون" ما أسماه الجسر "النواميس الأربعة في توجيه النشوء"[22].

ويقرر التطوريون نظريتهم بناء على تلك النواميس كالآتي:

أول الموجودات من الأجسام الحيوية هو المكون الأول "البرتوبلاسم"، أخذ في التوالد، فصارت فروعه ترث صفات منه، وتباينه في صفات أخرى، وكذا جرت الفروع مع أصولها على مر السنين، فنشأ عن ذلك تنوع الأحياء، فتنازعت فيما بينها على البقاء فهلك الضعيف وبقي القوي، ومع تعاقب الزمان حصل الانتخاب الطبيعي الذي منه وصلت الأنواع إلى ما هي عليه الآن مع أنها من أصل واحد[23].

ومن البين أن هذه التوجيهات للاكتشافات البيولوجية والجيولوجية ولم تخرج عن دائرة الظنون، ولذلك ختم عرضه للنظرية بقوله:

" ولا أريد أن أتصدى لمناظرتكم في إبطال ذلك والرد عليكم في كل ما قررتموه في إثبات تلك الدعوى... ولكن أريد أن أبين لكم أن معتمد أدلتكم على النشوء وتوجيهكم له لم يتجاوز الظن والتخمين، وبذلك كفاية لما هو غرضنا"[24].

المطلب الثاني: نصوص الشريعة بين والخلق والتطور:

بالرجوع إلى نصوص الشريعة المتعلقة بالخلق، يؤكد العلامة الجسر أن القطعي فيها يدور حول أمرين رئيسيين:

الأول: أن عوالم الكون حادثة ولا بد لها من محدِث أحدثها وأوجدها من العدم، ونوَّعها إلى أنواعها الموجودة الآن.

والثاني: أن كلا من الخلق من العدم، والتنوع الحاصل في المخلوقات لم يكن بتأثير طبيعة أو ناموس من نواميس الكون، وكل ما يشاهد من نواميس في تكوين بعض الكائنات إنما هي أسباب عادية وضعها الله تعالى، وهو غني عنها، وقادر على إحداث تلك الكائنات بدونها[25]. وهذا المقدار من القطع كافٍ للمسلم في اعتقاده بخالقه، وضرورة اتصافه بالقدرة والإرادة والعلم وسائر الصفات، ولا فرق بعد ذلك في اعتقاد أن العوالم قد وُجدت بطريق الخلق المستقل ابتداء، أو بطريق النشوء والتطور، "فكلٌ من هذين الاعتقادين... مادام مستنداً إلى خلق الله تعالى، وأنه ليس لسواه تأثير... هو كافٍ للاستدلال على وجود الله تعالى، واتصافه بالصفات المذكورة"[26].

إلا أن المستقرئ لأغلب النصوص يجد أن المعنى **الظاهر** المباشر منها هو الخلق المباشر لا النشوء والتطور، ولذا يقول رحمه الله:

"وأما بقية النصوص المذكورة[27] فالمعنى الظاهر المتبادر منها هو أن الله تعالى أوجد أنواع العوالم بطريق الخلق، أي أنه أوجد كل نوع منها مستقلاً عن غيره ليس مشتقًا من سواه، أعم من أن يكون بإيجاد دفعي أو متمهل[28]، كما لا يخفى على من يدري أساليب الكلام العربي؛ لأن من يقول مثلاً: قدمت لضيفاني من الأطعمة أنواعًا، يتبادر من كلامه أنه اصطنع كل نوع مستقلاً عن البقية وقدمه إليهم، وأما كونه اصطنع جملة الطعام جنسًا واحدًا، ثم فرع منه الأنواع بترقيه في صناعة الطبخ، واشتقاق نوع من نوع، فهو معنى بعيد عن الإرادة لا يخطر في البال، وإن كان جائز الوقوع"[29].

فعلى ما تقدم من ظاهر هذه النصوص، وبحسب القاعدة المتقدمة من أن الواجب في الشريعة المحمدية أن يعتقد أتباعها المعاني المتعينة أو المعاني الظاهرة من نصوصها المتواترة أو المشهورة ما لم يعارض المعاني الظاهرة دليلٌ عقليٌ قاطعٌ يلجئ إلى تأويلها، يجب أن يكون اعتقاد المسلم أن الله خلق كل نوع من عوالم الأرض مستقلاً ابتداء عن البقية، ولم يخلقها بطريق النشوء واشتقاق نوعٍ من نوع، وإن كان قادرًا على كلتا الصورتين، ولا يسوغ له بمقتضى حكم الشريعة كما تقدم أن يعدلوا عن اعتقاد هذا الظاهر إلى الاعتقاد بخلافه من نحو النشوء واشتقاق بعض من بعض؛ لأن هذا خلاف ظاهر النصوص المتقدمة، ولم يقم عليه دليل قاطع يضطره إلى تأويلها[30].

والأدلة التي يذكرها التطوريون كما يرى الجسر "ما هي إلا ظنون وفروض لم تخرج عن دائرة الاحتمال الذي يسقط به الاستدلال، كما يظهر من الاطلاع عليها مع خلو الغرض، وما دام الحال كذلك فأتباع محمد-ﷺ- لا يصرفون تلك النصوص عن ظواهرها ولو مع اعتقادهم بأن هذا النشوء بخلق الله تعالى، بل لا يسوغ لهم الصرف ما دام الحال كذلك. نعم لو قام الدليل القطعي القاطع على خلاف ظاهر تلك النصوص كان عليهم حينئذ أن يؤولوها للتوفيق بينها وبين ما قام عليه ذلك الدليل جريًا على القاعدة المتقدمة، **وأخال أن دون ذلك خرط القتاد**"[31].

فأدلة نصوص الوحي على الخلق قطعية يقينية لا يجوز تأويلها لأجل أدلة التطور الظنية المحتملة، ثم يضع الشيخ الجسر احتمالاً بأنه لو قام الدليل اليقيني القطعي على صحة حدوث التطور لجاز لنا تأويل هذه النصوص، لكنه يستدرك ويصرح برفض النظرية بشكل قاطع لا يحتمل التأويل، وليس يرى أنه يمكن الجمع بينها وبين الشريعة الإسلامية بطريقة ما. ولذا قال إنه يخال ذلك دونه خرط القتاد؛ لأن السبيل إلى معرفة كيفية حدوث الموجودات لا يمكن إلا بطريقين: إما المشاهدة الحسية، وإما الخبر الصادق[32]. أما المشاهدة الحسية فجليّ أننا لم نشهد

تطور أي نوع من أنواع الكائنات الحية، أما خبر الوحي الصادق فقد جاء بحسب الظاهر بخلاف نظرية التطور.

ثم ينتقل الشيخ الجسر إلى مناقشة خلق الإنسان والنصوص الواردة فيه وأنها **ظاهرة** في بيان الخلق المباشر على خلاف النشوء من أسلاف سابقين، كما أنه يبعد أن يكون خلْق الإنسان من المادة البسيطة ثم ترقى في الحياة حتى بلغ القرد، ثم القرد الإنسان، ثم الإنسان، كما يقول التطوريون، ويهمل الله تعالى ذكر ذلك كله ويقتصر على مراحل خلقه من تراب وطين وصلصال وحمأ مسنون، "فسكوت النصوص المذكورة عن بيان النشوء واشتقاق الإنسان من نوع سواه، واقتصارها على ما تقدم من البيان هو ظاهر في أن الإنسان خُلق نوعًا مستقلاً ليس مشتقًا"[33].

وينقل الجسر نصاً نفيساً جداً من تفسير الإمام الرازي، يظهر لنا أن مسألة نشوء الأنواع وتطورها عن بعضها البعض كان محل بحث ونظر عند علماء المسلمين قديماً، فينص الإمام الرازي على ما ينفي نشوء الإنسان من أسلاف سابقة في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ [الروم:20]، وأنقله هنا لأهميته، قال الإمام الرازي: "قوله: (إذا) وهي للمفاجأة، يُقال خرجت فإذا أسد بالباب، وهو إشارة إلى أن الله تعالى خلقه من تراب بكن فكان، لا أنه صار معدنًا، ثم نباتًا ثم حيوانًا ثم إنسانًا. وهذا إشارة إلى مسألة حِكْمية: وهي أن الله تعالى يخلق أولا إنسانًا، فينبهه أنه يحيا حيوانًا ونباميًا وغير ذلك، لا أنه خُلق أولا حيوانًا، ثم يجعله إنسانًا، فخلق الأنواع هو المراد الأول، ثم تكون الأنواع فيها الأجناس بتلك الإرادة الأولى، فالله تعالى جعل المرتبة الأخيرة في الشيء البعيد عنها غاية من غير انتقال من مرتبة إلى مرتبة من المراتب التي ذكرناها"[34].

ثم يعقب الجسر على كلام الرازي قائلاً:

"فهذا تصريحٌ بأن ذلك النص يفيد أن الإنسان كان تكوينه بطريق الخلق مستقلاً ابتداءً، لا بطريق النشوء كما تزعمون، وطريق الخلق هو الذي تعطيه ظواهر بقية النصوص، فاعتماد أتباع محمد عليه السلام في الاعتقاد عليه لا على النشوء، ولا يجوز لهم تأويل تلك الظواهر وصرفها عن معناها الظاهر إلا إذا قام دليل عقلي قاطع يدل على أن الله تعالى خلق الإنسان بطريق النشوء كما تزعمون "هيهات هيهات"، فعند ذلك يضطرون إلى تأويل ظواهر تلك النصوص كما هو القاعدة عندهم في التوفيق بين الدليل النقلي والدليل العقلي المتعارضين"[35].

ورغم أن الجسر يضع افتراضًا بوجود الدليل القطعي في يوم ما على النشوء، وعند ذلك قد نلجأ إلى تأويل ظواهر النصوص كما هي القاعدة التي قررها سابقاً، إلا أنه ينبه على قضية بالغة الأهمية، ألا وهي أن النشوء على الطريقة التي يقررها القائلين به من الماديين لا يمكن الجمع بينه

وبين العقيدة الإسلامية؛ لأنه لو ثبت التطور والنشوء فهو عند المسلمين بخلق الله تعالى، لما قام من الدليل العقلي على أنه لا خالق ولا مؤثر سواه، وسائر النواميس إنما هي أسباب عادية لا تأثير لها، أما عند الماديين فتلك النواميس هي المؤثرة[36].

يعتبر نقد الشيخ حسين الجسر لنظرية التطور نموذجًا لمواجهة الشبهات الفكرية باستخدام أصول علم الكلام الإسلامي، وهو يركز على ضرورة التمسك بالحقائق الدينية القطعية ورفض الفرضيات العلمية التي لا تستند إلى أدلة عقلية قاطعة، ويؤكد على أولوية النصوص الشرعية القطعية، وأن أي تأويل يجب أن يكون مؤسَّسًا على أدلة عقلية قاطعة. في حين أن نظرية التطور كما يراها الجسر مبنية على فرضيات وظنون، لا ترقى إلى مستوى ينافس النصوص الدينية اليقينية، وبالتالي لا يمكن قبول تأويل النصوص الدينية لتتوافق معها. وعليه يرى التمسك بظاهر النصوص الإسلامية التي تشير إلى الخلق المباشر للكائنات، وعدم تأويلها ما لم يثبت العكس بدليل قاطع.

8- الخاتمة:

خلاصة ما تناوله البحث:

- يشير إلى أهمية تطوير علم الكلام ليواكب التحديات والشبهات الحديثة. ومن خلال تحليل منهجية حسين الجسر في نقد نظرية التطور، تم استنباط بعض المبادئ والسمات التي يمكن أن تكون معياراً لعلماء الكلام في مواجهة الشبهات المستقبلية.
- قدّم حسين الجسر نقدًا "معرفياً" لنظرية التطور في كتابه "الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة المحمدية"، من خلال الفحص لكل من الأدلة العلمية والنصوص الإسلامية، للتوصل إلى الجزئيات المعينة من النظرية التي لا تتوافق مع المبادئ الإسلامية.
- قد انطلق الجسر في نقده من خلال الإطار المعرفي للإسلام السني، مع التأكيد على أولوية الوحي على مجرد التخمين. ويؤكد على قيود البحث العلمي، وأنه لا يمكن تقديم التفسيرات المؤقتة، على الحقائق القاطعة.
- بدأ تحليل الجسر بتأسيس المبادئ الأساسية للإيمان الإسلامي فيما يتعلق بالخلق. ويبرز مركزية خلق الله المباشر للكون ولجميع الكائنات الحية، مع التأكيد على الخلق المستقل لكل نوع. وهذا يتناقض بشكل واضح مع مفهوم التطور القائم على التحول التدريجي والتطور من أسلاف مشتركة.
- وقد فحص الجسر الأدلة العلمية الداعمة لنظرية التطور، وكشف عن نقاط الضعف الكامنة فيها.

9- النتائج والتوصيات:

- ينبثق نقد الجسر من الإطار المعرفي للإسلام السني، مما يمنح الأولوية للوحي على التخمين.
- يؤكد على قيود البحث العلمي فيما يتعلق في مجال الإلهيات، وعدم الخلط بين المنهاج المستعملة في العلوم المختلفة.

- ينتقد الجسر المبادئ الأساسية لنظرية التطور القائمة على التخمين، ويبرز عدم توافقها مع ظاهر النصوص الإسلامية المصرحة بالقائلة بالخلق المباشر.
- يكشف عن نقاط الضعف والتناقضات في الأدلة العلمية المزعومة لدعم التطور.
- يشكك الجسر في الآليات المقترحة لشرح ظهور أنواع جديدة وتركيبات بيولوجية معقدة.
- يرفض النظرة المادية المتأصلة في نظرية التطور، ويدافع عن الإيمان الإسلامي بخلق الله.

ويوصي الباحث بتشجيع الباحثين في الدراسات الإسلامية على إنجاز دراسات بحثية نقدية معرفية للقضايا الإشكالية المعاصرة، وضرورة الاستفادة مما أنجزه بعض العلماء المتأخرين كحسين الجسر ومصطفى صبري والتهانوي وغيرهم.

المراجع العربية:

- القران الكريم:
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (505هـ/ 1111م)، **قانون التأويل** (ضمن مجموع رسائل الإمام الغزالي)، القاهرة، المكتبة التوفيقية.
- داروين، تشارلز (1882م)، **أصل الأنواع**، ترجمة: إسماعيل مظهر، مؤسسة هنداوي، 2017.
- داروين، تشارلز (1882م)، **أصل الأنواع**، ترجمة: مجدي محمود المليجي، مصر، المشروع القومي للترجمة، 2004.
- الجسر، حسين (1327هـ/1909م)، **الحصون الحميدية للمحافظة على العقائد الإسلامية**، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1932.
- الجسر، حسين (1327هـ/1909م)، **الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة الإسلامية، وحقِّية الشريعة المحمدية**، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 2012.
- التفتازاني، سعد الدين مسعود (792هـ/ 1390م)، **شرح العقائد النسفية**، الهند، المكتبة الإسلامية، 1390هـ
- عثمان، صلاح ، **الداروينية والإنسان**، مصر، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2001.
- الحنفي، عبد المنعم ، **الموسوعة الفلسفية**، بيروت، دار ابن زيدون، د.ت.
- الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (توفي 756هـ/ 1500م)، **المواقف بشرح الجرجاني**، بيروت، دار الجيل 1997م.
- الرازي، فخر الدين (606هـ/ 1209م)، **تأسيس التقديس**، ت: أنس الشرفاوي وأحمد الخطيب، بيروت، دار نور الصباح، 2011.
- الرازي، فخر الدين (606هـ/ 1209م)، **مفاتيح الغيب**، بيروت، دار إحياء التراث، 1420هـ

المراجع الإنجليزية:

- Dobzhansky, Theodosius, Genetics and the Origin of Species, Columbia University Press, 1951.
- Gould, Stephen Jay, *The* Structure of Evolutionary Theory, Harvard University Press, 2002.
- Kuhn, Thomas S, The Structure of Scientific Revolutions, University of Chicago Press, 1962.
- Mayr, Ernst, what is Evolution? Princeton University Press, 2001.

الهوامش:

1 الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (توفي 756هـ/ 1500م)، **المو اقف مع شرحها للجرجاني**، تحقيق: عبد الحمن عميرة، بيروت، دار الجيل، 1997. 31/1.

2 التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (792هـ/ 1390م)، **شرح العقائد النسفية**، الهند، المكتبة الإسلامية، 1390هـ. 22/1.

3 Dobzhansky, **Theodosius, Genetics and the Origin of Species**, Columbia University Press, 1951. And Mayr:, Ernst, **what is Evolution?** Princeton University Press, 2001.

4 الإيجي، عضد الدين، **المو اقف مع شرحها للجرجاني**، 31/1.

5 انظر ترجمته مفصلة في: الجسر، حسين (1327هـ/1909م)، **الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة الإسلامية، وحقّية الشريعة المحمدية**، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 2012. ص21 وما بعدها. وانظر: الجندي، أدهم، أعلام الأدب والفن، دمشق: مطبعة الاتحاد، 1958م. 338/2

6 انظر: الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (505هـ/ 1111م)، **قانون التأويل** (ضمن مجموع رسائل الإمام الغزالي)، القاهرة، المكتبة التوفيقية. ص 21 وما بعدها.

وانظر: الرازي، فخر الدين (606هـ/ 1209م)، **تأسيس التقديس**، ت: أنس الشرفاوي وأحمد الخطيب، بيروت، دار نور الصباح، 2011. ص32.

7 الجسر، حسين، **الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة الإسلامية**، ص 277.

8 مثل له الجسر بقوله تعالى: "حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ" [الكهف:86]، فالمعنى الظاهر من هذا النص المتواتر أن الشمس تغرب في عين من عيون الأرض، ولكن قام الدليل القاطع على أن الشمس أكبر من الأرض، ودخول الجسم الكبير في الصغير مع البقاء على مقدارهما من المحال، وأيضا قام الدليل القاطع على أن الشمس لا تغرب في نفس الأرض، فحينئذ وجب تأويل هذا النص وصرفه عن ظاهره. انظر: الرسالة الحميدية، 279.

9 الجسر، حسين، **الرسالة الحميدية**، ص 278

10 المرجع السابق والصفحة نفسها.

11 المرجع السابق، ص281.

12 المرجع السابق والصفحة نفسها.

13 المرجع السابق والصفحة نفسها.

14 الجسر، حسين (1327هـ/1909م)، **الحصون الحميدية للمحافظة على العقائد الإسلامية**، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1932. ص 159،158.

15 الجسر، حسين، **الحصون الحميدية للمحافظة على العقائد الإسلامية**، ص 161.

16 في الواقع من المهم جداً في هذا السياق التفريق بين نفس الأدلة، التي هي محض اكتشافات علمية، وبين التوجيه لها والاستدلال بها، فالحكم بالتخمين على كل منهما مفتقر إلى مناقشات مطولة.

17 الجسر، حسين، **الرسالة الحميدية**، ص301.

18 الجسر، حسين، **الرسالة الحميدية**، ص 302 وما بعدها.

19 انظر: صلاح عثمان، **الداروينية والإنسان**، مصر، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2001. ص 47 وما بعدها.

20 الجسر، حسين، **الرسالة الحميدية**، ص 301

21 الجسر، حسين، **الرسالة الحميدية**، ص 303

22 وهي:

1. ناموس الوراثة؛ أي أن الأصل يرث الفرع

2. ناموس التباينات؛ أي أن كل فرع مع إرثه لصفات كانت في أصله لابد أن يباينه في صفات أخرى.

3. ناموس تنازع البقاء؛ أي أن الأنواع تنازع بعضها في التسابق إلى أسباب المعيشة، ويهلك الضعيف بتغلب القوي عليه، أو بالكوارث التي يبقى المتحمل لها.

4. ناموس الانتخاب الطبيعي؛ أي أن القوي والأنسب هو الباقي، وغير الأنسب هو المتلاشي، فنتج عن ذلك أن الأنواع الموجودة الآن هي تلك التي انتخبتها الطبيعة. انظر: المرجع السابق 303.

23 تشارلز داروين (1882م)، **أصل الأنواع**، ترجمة: إسماعيل مظهر، مؤسسة هنداوي، 2017. ص 43، 44.

24 حسين الجسر، **الرسالة الحميدية**، ص 301

25 حسين الجسر، **الرسالة الحميدية**، ص 289.

26 حسين الجسر، **الرسالة الحميدية**، ص 290.

27 كقوله تعالى: "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ" [الأنبياء:30]، وقوله: "وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ" [البقرة:164]، وقوله: " ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ " [الأنعام:143]، وقوله: "وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ" [الذاريات:49] وقوله: "سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا" [يس:36] وغيرها من الآيات.

28 على أنه قد ورد في الأحاديث بعض تفصيل للخلق ، إذ ورد في صحيح مسلم (2789)، "أَخَذَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وَسَلَّمَ بيَدِي فَقالَ: خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَومَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الجِبَالَ يَومَ الأحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَومَ الاثْنَيْنِ، وَخَلَقَ المَكْرُوهَ يَومَ الثُّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَومَ الأرْبِعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَومَ الخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ عليه السَّلَامُ بَعْدَ العَصْرِ مِن يَومِ الجُمُعَةِ، في آخِرِ الخَلْقِ، في آخِرِ سَاعَةٍ مِن سَاعَاتِ الجُمُعَةِ، فِيما بيْنَ العَصْرِ إلى اللَّيْلِ".

29 حسين الجسر، **الرسالة الحميدية**، ص 291.

30 حسين الجسر، **الرسالة الحميدية**، ص 292.

31 حسين الجسر، **الرسالة الحميدية**، ص 292، 293.

32 أما العقل المجرد فهو حاكم بالإمكان على جميع الاحتمالات، بلا ترجيح لأحدها على الآخر.

33 حسين الجسر، **الرسالة الحميدية**، ص 295.

34 الرازي، فخر الدين (606هـ/ 1209م)، مفاتيح الغيب، بيروت، دار إحياء التراث، 1420هـ 25/ 90.

35 حسين الجسر، **الرسالة الحميدية**، ص 296.

36 حسين الجسر، **الرسالة الحميدية**، ص296.

Contemporary Theological Criticism of the Theory of Evolution: Ḥusayn Al-Jisr as a Case Study

Abstract

Renewal is an inherent characteristic of Islamic theology (*kalām*), as it continually engages with the ever-emerging doubts raised by intellectuals in every age. Therefore, it is unacceptable for later scholars to be content solely with what their predecessors recorded in their works as refutations of earlier doubts; for although doubts generally trace back to overarching universal principles, their formulation and the corresponding refutations must evolve according to the nature of the intellectual contexts of each era. Among the most prominent contemporary doubts is the claim that divine intervention in creation is unnecessary, based on the theory of evolution. However, this doubt involves profound epistemological confusion. Consequently, some theologians have addressed it and responded through theological methodology, without encroaching upon the highly specialized field of evolutionary biology. Prominent among these scholars is Shaykh Ḥusayn Al-Jisr, who, in his work *Al-Risālah Al-Ḥamīdiyyah*, addressed several intellectual doubts and elucidated a methodology for refuting them. This research aims to analyze Al-Jisr's critique of the notion that evolution renders divine creation superfluous, and to extract the general features of his theological methodology that can be utilized in addressing contemporary emerging doubts. The research adopts an analytical approach to Al-Jisr's texts directly in order to extract his critical methodology. The study concludes with several findings, the most important of which are: Al-Jisr's emphasis on the limitations of scientific inquiry concerning theological matters, the avoidance of conflating methodologies used in different disciplines, his critique of the speculative foundational principles of the theory of evolution, and his affirmation of the primacy of revelation over speculation. He further emphasizes that provisional explanations cannot supersede definitive truths. The study recommends encouraging researchers in Islamic studies to produce critical research on contemporary problematic issues and to draw upon the contributions of later scholars.

Keywords: Islamic Theology (*Kalām*); Ḥusayn Al-Jisr; *Al-Risālah Al-Ḥamīdiyyah*; Theory of Evolution; Creation.